

## الجامعة اللبنانية في خطر وواجب الدولة حمايتها بدران: إعادة الصلاحيات المصادرة إلى مجلسها

شكلت الجامعة اللبنانية على مدى عقود من انشائها، ومثلا لكل ابناء الوطن، وكانت الرقم الصعب في معادلة التعليم العالي في لبنان، ومحل احترام وتقدير نظيراتها في العالمين العربي والاجنبي، نظرا الى المستوى المتقدم الذي يتمتع به كادرها التعليمي والاداري، في حين تميز خريجوها بقدراتهم ومستوى تحصيلهم العلمي

لم تبخل الجامعة الوطنية على لبنان يوما، إذ شكلت الرافد لكل مؤسساته بالكفايات والخبرات، وكانت السبابة الى رفع اسمه عاليا في كل صروح العلم والمعرفة، ومنها خرج علماء وادباء وشعراء وفنانون ومهندسون واطباء ومحامون وقضاة واعلاميون وسياسيون ومشتغلون مجلون في كل المجالات على تعددها وتنوعها، ودائما ما نظر الى خريج الجامعة اللبنانية على انه "مغوار علمي" لانه ليس من السهل عبور معمودية التحصيل العلمي، اذا لم يقرن بالجد والاجتهاد والخضوع للتجارب والامتنال لكل ما يطلب منه على صعيد البحث العلمي وانجاز الجديد المختلف بتميزه.

الا ان الجامعة التي هي احد تجليات حال الوطن، اصابها ما اصابه في درب جلجلته الذي طال، مما اوصلها الى وضع خطير نتيجة النزف الذي اصابها ولا يزال بشرا وحجرا، بسبب ضالة الامكانيات الناجمة عن الازمة غير المسبوقة الواقع تحت عبثها لبنان ماليا واقتصاديا، اضافة الى السياسات الرسمية التي اعتمدت تجاهها التي صادرت قرار الجامعة بدل تعزيز استقلاليتها على صعيد اتخاذ القرار وتنفيذ الخطط التطويرية، وصولا الى تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي كنتاج طبيعي للاعتماد المفترض على الانتاجية من خلال مشاريع اساسية ومهمة.

لا مغالاة في القول، ان الجامعة اللبنانية التي هي جامعة الوطن، تمر في اخطر المراحل والظروف صعوبة وقتامة يتهدد استمراريتها، وهو ما يحاول رئيس الجامعة الدكتور بسام بدران استباق حصوله من خلال المثابرة على وضع القيادات امام مسؤولياتهم ومحاولة تأمين دعم استثنائي لعدم الوقوع في المحذور، مقرونا بخطة عملية واضحة تحتاج الى قوة دفع مالية تؤمن استقرارا مرحليا كمقدمة لتحقيق عدد من المشاريع التي يعول عليها في الاستقرار الدائم والتطوير المستدام.

هل الجامعة اللبنانية في خطر حقيقي ام ان هناك تضخيما لحجم المخاطر التي تتهددها؟

اذا سارعت الدولة اللبنانية والحكومة الى الاهتمام بالجامعة اللبنانية واحتضتها، فمن المؤكد انها لن تكون في خطر. لكن اذا استمر الاهمال الذي تتعرض له الجامعة وعدم الاهتمام بها، وعدم وضع التعليم الجامعي الرسمي في رأس الاولويات حينها ستكون الجامعة في دائرة الخطر.

ما هي الاسباب التي ادت بالجامعة الى الوصول لوضعها الحالي؟

السبب الرئيسي هو موازنة الجامعة التي لم يتم تعديلها منذ العام 2018، التي استمر احتسابها على سعر صرف 1500 ليرة للدولار، فيما الكلفة التشغيلية تدنت بشكل كبير جدا نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار. هذه الكلفة لها علاقة بكل مرافق الجامعة وتلبية حاجاتها

الاساسية لاستمرار العمل بشكل طبيعي. كل ذلك تعطل، وبداية اي علاج لازمة الجامعة يجب ان يبدأ بتصحيح الموازنة بما يتناسب مع الكلفة التشغيلية من الصيانة وصولا الى القرطاسية وما بينهما، مع ايلاء العناية والاهتمام من قبل الدولة اللبنانية، من خلال اعتمادها كمستشارة للدولة بكل اداراتها ومؤسساتها. لدى الجامعة الكفايات العلمية، لكن المطلوب من الدولة الوثوق بأن الانتقال من الازمة الحالية الى الانفراج يكون عبر الاستثمار في العقل البشري والطلاب الجامعيين والتطوير الدائم.

هل الازمة مالية فقط ام ابعد من ذلك؟

الازمة في الجزء المباشر الذي نعاني منه حاليا هو مالي، وفي الجزء الاخر تتمثل الازمة في النظرة الى الجامعة اللبنانية كجامعة بحثية منتجة. نظرتي الى



رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور بسام بدران.

هل هناك من يسعى الى تدمير الجامعة اللبنانية لصالح الجامعات التي تم تفريخها على مدى عقود؟

المطلوب وبأقصى سرعة احتضان الجامعة اللبنانية. لا يعني ان كان هناك من يسعى الى تدميرها، انما ما يعني اننا نعمل ليلا ونهارا لتعمير الجامعة، فاذا كان اهل الجامعة على ثقة بقدرتهم على تعميرها لن هناك من مشكلة، وحينها كل من يهاجم الجامعة ويسعى الى اضعافها لن يستطيع ان يحقق شيئا.

الا ترون مسؤولية على اهل الجامعة في ما آلت اليه الامور؟

لو كانت كل الصلاحيات في يد اهل الجامعة، لكانت تحملت المسؤولية بادارة الشأن العام الخاص بها وبادارة موازاتها وكل امورها. لكن من المعروف ان صلاحيات الجامعة مصادرة من قبل مجلس الوزراء، وهذا ما يجعل قضايا الجامعة ومسائلها عالقة لسنوات وبشكل دائم، ودائما تكون في حالة مطلبية، مما اوجد وضعاً سلبيا داخل الجامعة بحيث لا شيء يسير ويتحقق الا نتيجة الاضرابات، وعندما كانت تصل الجامعة الى حائط مسدود كان اهل الجامعة يتراجعون انطلاقا من اعتبارهم ان هذا التراجع مسؤولية اخلاقية ووطنية، الى ان

اتجاهين: واقع الجامعة والواقع الوطني، إذ ان الجامعة قادرة على انشاء معمل ادوية يجعل منها جامعة منتجة ويصبح لديها واردات. في المقابل، تخفف الفاتورة الطبية التي يدفعها المواطن اللبناني، وهذه ضمن مفهوم الجامعة في خدمة المجتمع. الجامعة تسعى الى نشر الطاقة الشمسية وهكذا تخفف كلفة عالية ومبالغ تشغيلية ضخمة لتأمين الكهرباء وهذه في حاجة الى اموال. هناك بعض الدعم وعدنا به لانجاز طاقة شمسية في المجمعات الجامعية تحديدا، لان الهيئات المانحة لا تعطي دعما الا ما هو ملك الجامعة اما الابنية المستأجرة فهي خارج اي دعم. من الامور الملحة ان تمتلك الجامعة مطبعتها الخاصة وتصبح قادرة على انتاج كل المستلزمات الورقية التي تحتاجها، اضافة الى ذلك تعمل الجامعة حاليا على توسيع خدمات المراكز الصحية والتي يستفيد منها اهل الجامعة ومفتوحة للخارج ومن شأن ذلك زيادة واردات الجامعة ويقدم خدمة مجتمعية يقوم بها حاليا، وتشمل الخطط تعزيز مراكز الدراسات والاستراتيجيات وربطها بمشاريع الدولة اذا ما رغبت الدولة بذلك، والخطط امامنا واضحة جدا انما نحن في حاجة الى مال فوري موجود ونحن نطالب به.

### بداية العلاج لازمة الجامعة يكون في تصحيح موازاتها

وصلت الامور الى ما وصلت اليه. نحن نطالب بأن تعيد الدولة الصلاحيات الى مجلس الجامعة وحينها اهل الجامعة يتحملون كامل المسؤولية من اعلى الهرم الى ادنى الهرم، وهم على استعداد لمواجهة كل التحديات ووضع الخطط، حاليا لا يمكن تحميل اهل الجامعة المسؤولية لان كل مطالبهم في يد مجلس الوزراء.

هل من خطة لانقاذ الجامعة اللبنانية وما هي شروط نجاحها؟

لدينا تصور واضح لكيفية تحويل الجامعة الى جامعة منتجة، مما يخفف من اعتماد الجامعة على موازات الدولة، التي هي في المدى المنظور ليس واضحا كيف ستتطور، انما لكي نستطيع تنفيذ الخطة في حاجة الى موارد عاجلة، من هنا نطالب بشكل ملح باسترداد اموال فحص الكورونا، لانها تتيح لنا تنفيذ الخطة، ومن الخطط الموضوعة التي تفيد في

لماذا لا تعلنون حال طوارئ ويتم وضع الجميع امام مسؤولياتهم لحماية الجامعة الوطنية؟

لا داعي لاعلان حال طوارئ جامعية، لاننا نحن في حال طوارئ اصلا. كل ما اعلناه بوصف الواقع الحالي وعدم القدرة على تشغيل الوحدات الجامعية بسبب الوضع المالي القائم، هو حال طوارئ في ذاتها، وكل الصرخات التي يعلنها الاساتذة والموظفين هي حال طوارئ. وبما انها جامعة وطنية، فهي مسؤولية الدولة الاولى تجاه 80 الف عائلة المقصود فيها الطلاب و5 الاف استاذ والفي موظف. ونحن نتحدث ايضا عن مسؤولية الدولة تجاه نصف مليون مواطن لبناني يستفيدون مباشرة من الجامعة اللبنانية وهذه شريحة ضخمة. لذلك صرختنا دائما تركز على حماية الجامعة وتحسينها وتعزيزها ورفدها بكل الامكانيات، والاهم تعزيز استقلاليتها قرارها.